

Distr.: General
25 June 2020
Arabic
Original: English/French



رسالة مؤرخة 24 حزيران/يونيه 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

يشرفني أن أرفق طيه نسخة من الإحاطات التي قدمها كل من السيد جان - بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات السلام؛ والسيد إسماعيل شرقي، مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي؛ والسيد كوين فيرفايكي، المدير الإداري المعني بأفريقيا في دائرة الشؤون الخارجية التابعة للاتحاد الأوروبي، علاوة على البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي وإستونيا وألمانيا وإندونيسيا وبلجيكا وتونس (باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن - تونس وجنوب أفريقيا والنيجر - فضلا عن سانت فنسنت وجزر غرينادين) والجمهورية الدومينيكية والصين وفرنسا وفيت نام والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتعلق بجلسة التداول بالفيديو التي عقدت يوم الاثنين، 22 حزيران/يونيه 2020، بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وكذلك أدلت ممثلة جمهورية أفريقيا الوسطى، معالي السيدة سيلفي فاليري بايو تيمون، وزيرة الشؤون الخارجية وشؤون مواطني أفريقيا الوسطى في الخارج.

ووفقا للإجراء الوارد في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، الذي اتفق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية التي سببتها جائحة فيروس كورونا، ستصدر هذه الإحاطة والبيانات بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) نيكولا دو ريفيير

رئيس مجلس الأمن



المرفق الثاني

بيان وكيل الأمين العام لعمليات السلام، جان بيير - لأكروا

يسرني أن أقدم تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2020/545). وتسعدني مشاركة السيدة سيلفي بابيو تيمون، وزيرة خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى؛ والمفوض إسماعيل شرقي، ممثل الاتحاد الأفريقي؛ والسيد كوين فيرفايكي، ممثل الاتحاد الأوروبي.

في البداية، أدين بشدة الكمين الذي نصب لدورية مشتركة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى والقوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى في مقاطعة نانا - مامبيري، الذي زُعم أن حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار المسلحة نصبت به بالأسف. وقد أسفر هذا الهجوم الجبان عن مقتل جنديين من أبناء البلد وإصابة سبعة آخرين. وأعرب عن خالص التعازي لأسر القتلى ولحكومة وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى. وأتمنى الشفاء العاجل للجرحى. وأشجع السلطات الوطنية على مواصلة اتخاذ التدابير اللازمة لإلقاء القبض على مرتكبي هذه الهجمات التي لا يمكن قبولها، وتقديمهم إلى العدالة. وأود كذلك أن أكرر الإعراب عن تضامني مع شعب وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي تفاقمت تحدياته بسبب الجائحة التي أثرت علينا جميعاً.

لا تزال الحالة السياسية هشة تهيمن عليها الاستعدادات للانتخابات الرئاسية والتشريعية المقرر إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر 2020. فالأحزاب السياسية تقوم بتشكيل تحالفات وزيادة البيانات العامة والإعلان عن الترشيح للانتخابات الرئاسية وتحدي الأطر القانونية للانتخابات. ولكن، كما يشير التقرير المعروف على المجلس، ازدادت حدة التوترات السياسية نتيجة لمحاولة قامت بها مجموعة من البرلمانيين من الأغلبية الرئاسية لتمديد فترة ولاية الرئيس والجمعية الوطنية في حالة تعذر إجراء الانتخابات في حدود الجداول الزمنية الدستورية بسبب "ظروف غير متوقعة". ورفضت المحكمة الدستورية الاقتراح في 5 حزيران/يونيه، مما ساعد على تخفيف حدة التوترات السياسية.

وقد واصل الممثل الخاص، السيد مانكور ندياي، العمل عن كثب مع الشركاء، بما في ذلك مجموعة الخمسة زائداً واحداً في بانغي، بغية تشجيع الحوار السياسي ودعم تهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات سلمية وحرّة وشاملة للجميع. وكجزء من هذه الجهود، جرى التعاون في عدة مناسبات مع الحكومة والأغلبية الرئاسية وأحزاب المعارضة ومنظمات المجتمع المدني، ما يساعد على تخفيف حدة التوتر بين أصحاب المصلحة. غير أن من المهم أن تكثف الجهات الفاعلة الوطنية جهودها للمشاركة مباشرة في الجهود الرامية إلى إيجاد حلول بناءة وتوافقية لهذه المسائل السياسية وغيرها والامتناع عن أي نشاط مزعزع للاستقرار. وثمة حاجة، في ذلك السياق، إلى أن يلزم المجلس والمجتمع الدولي عموماً جانب اليقظة وأن يواصل التعاون بشأن هذه الانتخابات الحاسمة المقرر إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر 2020.

وقد أحرز تقدم هام في ذلك الصدد فيما يتعلق بالأعمال التحضيرية للانتخابات، بما في ذلك بدء عملية تسجيل الناخبين اليوم. وتواصل البعثة المتكاملة دعمها للأعمال التحضيرية للانتخابات وفقاً لتكليف المجلس. غير أن مسألة مشاركة اللاجئين لم تحل بعد؛ فكفالة حقهم في التصويت أمر ضروري لتحقيق الشمولية الكاملة للعملية الانتخابية، وبالتالي لمصادقية النتائج الانتخابية. وقد أجرت الحكومة مشاورات مع البلدان المجاورة للمضي قدماً بتلك العملية، بدعم من الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. كما حدث تقدم فيما يتعلق بتمويل الانتخابات، مع تقديم الشركاء مساهمات سخية، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي والولايات

المتحدة. غير أن صندوق تبرعات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المشترك، البالغ 41.8 مليون دولار، لا يزال يواجه فجوة في التمويل بمقدار 10.5 ملايين دولار، لا تأخذ في الحسبان تكاليف إجراء الانتخابات في البلدان المجاورة لإشراك مواطني أفريقيا الوسطى اللاجئين. إنني أشجع الشركاء على دعم الانتخابات تقنيا وماليا، وكذلك بإيفاد مراقبي انتخابات، إذ أنها أساسية لمواصلة توطيد النظام الديمقراطي في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وتظل الحالة الأمنية متقلبة بسبب استمرار التهديدات التي تشكلها أساسا الجماعات المسلحة والمليشيات ضد المدنيين والعاملين في المجال الإنساني وسلطة الدولة وحفظه السلام. وقد أشادت بعض الجماعات المسلحة، بما فيها الأطراف الموقعة على الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، بالنداء الذي وجهه الأمين العام من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، مع استخدامها العنف في الوقت نفسه لتحقيق أهداف توسعية.

وفي الشمال الشرقي، أدت الاشتباكات العنيفة بين الفصائل المتناحرة في الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، التي بدأت في نيسان/أبريل، إلى تفاقم التوترات الطائفية في المنطقة وأدت إلى تشريد أعداد كبيرة من السكان. وقد عززت البعثة قواتها في المنطقة وشنت عمليات عسكرية في نديلي وفي مثلث سيوت - غريماري - كوانغو، في مقاطعتي أوكا وكيمو، في أيار/مايو، لحماية المدنيين والتخفيف من حدة الأنشطة الإجرامية الخطيرة التي تقوم بها الجماعات المسلحة والمليشيات. وقد ساعدت هذه العمليات الجارية، فضلا عن عمليات الاعتقال، على استقرار الحالة. وسنواصل الجمع بين نهجنا تجاه حماية المدنيين ودعم سيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب.

وفي الشمال الغربي، تواصل جماعة حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار المسلحة توسعها وتحديها لسلطة الدولة. وقد أسهم توسع هذه الجماعة، في الوقت الذي تدعي فيه حماية مجتمعها المحلي من هجمات عناصر أنتي - بالاك، في تدهور الحالة الأمنية في تلك المنطقة. وردا على ذلك، تقوم البعثة بعمليات عسكرية لحماية المدنيين، مقرونة بتحقيقات جنائية، من أجل التخفيف من التهديد الذي تشكله تلك الجماعة المسلحة ومنع زيادة توسعها.

وإذ تحافظ البعثة المتكاملة على موقفها القوي، فإنها تعمل كذلك مع أصحاب المصلحة الوطنيين والمحليين على تيسير الحوار والمصالحة والتماسك الاجتماعي وللنهوض بتنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، بتنسيق وثيق مع الجهات الضامنة للاتفاق وميسري الاتفاق الآخرين.

وقد أصبح تنفيذ الاتفاق السياسي أصعب في السياق الحالي، على الرغم من أنني أرحب بالتقدم الكبير الذي أحرز، لا سيما من قبل الحكومة. ومن العلامات المشجعة على إحراز التقدم اعتماد تشريعات الإصلاح السياسي كما يقتضي الاتفاق السياسي واجتماعات آليات المتابعة والرصد، والتعاون المخصص الرفيع المستوى بين الجهات الموقعة على الاتفاق ونشر الوحدات الأمنية الخاصة المختلطة في الغرب.

لكنني أشعر بالقلق إزاء استمرار انتهاكات الاتفاق، لا سيما من جانب بعض الموقعين عليه. وشغلنا الشاغل في الوقت الراهن هو التوترات بين الحكومة وزعيم حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار، الذي أعلن أن جماعته المسلحة ستوقف مشاركتها في آليات متابعة ورصد الاتفاق السياسي، وقام برد عدواني لا يتماشى مع التزاماته.

ومن أجل الحفاظ على صلاحية الاتفاق السياسي، تعمل البعثة المتكاملة بشكل وثيق مع الجهات الضامنة والشركاء الآخرين وتشارك مع الأطراف في تشجيع الحوار وتيسيره، مع الحفاظ على موقف قوي لحماية المدنيين والتخفيف من حدة التهديدات التي تشكلها الجماعات المسلحة والمليشيات.

وشراكتنا مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأوروبي والشركاء الدوليين الآخرين لا تزال حاسمة، لا سيما في هذا المنعطف الدقيق لعملية السلام وفي السياق الانتخابي. وقد قمنا بتكييف مشاركتنا الاستراتيجية، مع مراعاة السياق الجديد للعمل أثناء جائحة عالمية. فقبل أسبوعين عقدنا مؤتمرا رفيع المستوى عن طريق التداول بالفيديو بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأوروبي مع الرئيس تواديرا لتشجيع ودعم الجهود الرامية إلى النهوض بالعملية السياسية. وعلى نحو مشترك سنواصل التواصل مع أصحاب المصلحة الآخرين من أجل تعزيز السلام والاستقرار.

وتؤدي الاشتباكات المسلحة المستمرة وباء فيروس كورونا إلى زيادة تفاقم الحالة الإنسانية وتصعب عمل المجتمع الإنساني في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولا يزال نحو 2.6 مليون شخص في جمهورية أفريقيا الوسطى بحاجة إلى المساعدة الإنسانية والحماية. وهذا أكثر من نصف سكان البلد. وأناشد الجهات المانحة السخاء لمواصلة دعم خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2020 للمساعدة في تلبية الاحتياجات الإنسانية الحرجة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وعلاوة على ذلك، أسهم الإغلاق الجزئي للحدود مع الكاميرون وجمهورية الكونغو الديمقراطية في زيادة أسعار السلع المستوردة، بما في ذلك المواد الغذائية الأساسية. ويمكن أن تؤدي هذه الحالة إلى آثار اجتماعية واقتصادية سلبية تؤثر على أشد فئات السكان ضعفا.

وعلى الرغم من أن وباء فيروس كورونا (كوفيد-19) يؤثر على عملياتنا، فإن البعثة تواصل ضمان استمرارية تصريف الأعمال بغية أداء ولايتها، مع اتخاذ سلسلة من تدابير التخفيف لحماية موظفي الأمم المتحدة ومنع انتشار الفيروس. فعلى سبيل المثال، قام الأفراد النظاميون لدينا بتكييف دورياتهم وعملياتهم لضمان حماية المدنيين. وتتضمن خطة الطوارئ لدى البعثة إطارا متكاملًا لضمان استجابة منسقة ومنسقة على نطاق منظومة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، مع مراعاة طبيعة الحالة المتغيرة. وتمتثل البعثة أيضا امتثالًا صارمًا لخطة الاستجابة الحكومية، وتدعم في الوقت ذاته الجهود الوطنية الرامية إلى التخفيف من مخاطر الوباء. ويشمل ذلك التوعية بالمعلومات وتوفير المعدات الصحية وبناء قدرات سلطات الدولة والمجتمع المدني. ومن الأهمية بمكان ضمان المشاركة الفعالة للمرأة في جهود الاستجابة لكوفيد-19.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على ضرورة مواصلة تقديم الدعم إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في هذا المنعطف الحساس والمعقد. فالوباء يؤدي تفاقم أوجه الضعف القائمة. وعلى الرغم من الخطوات الكبيرة التي قطعت في تنفيذ الاتفاق السياسي، فإنه لا يزال هشًا وستكون الانتخابات المقبلة اختبارًا رئيسيًا لنا جميعًا. ولذلك يجب أن نضاعف جهودنا الجماعية لدعم السلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك عن طريق الاستفادة الكاملة من نفوذنا. ولا تزال هناك حاجة إلى استمرار المجلس في المشاركة وتقديم الدعم بصورة فعالة، إذ لا يزال من الضروري التخفيف من خطر حدوث تراجع استراتيجي في المكاسب التي تحققت بشق الأنفس منذ نشر البعثة المتكاملة.

وأود أن أختتم بياني بالإشادة بقيادة الممثل الخاص، السيد مانكور ندياي، وأعرب عن إعجابي بالالتزام والتفاني اللذين أبداهما النساء والرجال الذين يعملون مع البعثة ويواصلون النهوض بالولاية التي أذن بها المجلس في سياق حافل بالتحديات. وأود أيضا أن أشيد بأفراد البعثة الذين جادوا بأرواحهم أثناء خدمتهم لقضية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

المرفق الثاني

بيان مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، إسماعيل شرقي

أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة المجلس بحضور معالي وزيرة خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى، السيدة سيلفي بابيو تيمون. إن الدعوة التي وجهت إلينا مرة أخرى دليل آخر على تنامي الشراكة والتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال السلام والأمن في أفريقيا.

في البداية، اسمحوا لي أن أعرب عن تضامن الاتحاد الأفريقي مع حكومة وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى في جهودهما لمكافحة وباء فيروس كورونا العالمي (كوفيد-19). منذ تفشي الفيروس في جمهورية أفريقيا الوسطى في آذار/مارس من هذا العام، اتخذت الحكومة عددا من التدابير لاحتواء انتشار الفيروس. ونشيد بالجهود الدؤوبة التي بذلتها الحكومة رغم التحديات العديدة. وأود أيضا أن أعتنم هذه الفرصة لأحيي التضامن الذي أظهرته بعض البلدان الأفريقية من خلال توفير مجموعات مواد الاختبار وغيرها من أشكال المساعدة. وسياصل الاتحاد الأفريقي، من خلال المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها، الريادة في تقديم استجابة متسقة في جميع أنحاء القارة.

ورغم أن الوباء قد أضر بتنفيذ بعض الأحكام الهامة من الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، فقد استمرت الأعمال التحضيرية للانتخابات دون انقطاع. وفي 5 حزيران/يونيه، أصدرت المحكمة الدستورية لجمهورية أفريقيا الوسطى حكما بعدم تمديد الولاية الرئاسية بسبب الفيروس، مُنهيةً نقاشا بين الحزب الحاكم والمعارضة. وقرار المحكمة الدستورية دليل على أن مؤسسات جمهورية أفريقيا الوسطى قد بلغ سن الرشد، وهذا تطور ينبغي الترحيب به.

وفي الوقت نفسه، يسرني أن ألاحظ أنه، بعد صدور قرار المحكمة، بدأت الحكومة فضلا عن أصحاب المصلحة السياسيين في التحضير للانتخابات وفقا للجدول الزمني للانتخابات. ورغم أن البلد، ولا سيما الهيئة الانتخابية الوطنية، سيبذل حاجة إلى دعم عملياته الانتخابية، فلا شك أنه سيكون من الممكن إجراء الانتخابات المقبلة في غضون المواعيد النهائية الدستورية. وفي هذا الصدد، من المهم أن تقدم الحكومة إلى البرلمان قانوناً تنظيمياً يكفل تجديد ولاية السلطة الانتخابية الوطنية، التي تنتهي في 23 كانون الأول/ديسمبر 2020، وذلك لتجنب حدوث فراغ.

وفي هذا السياق، نرحب بإصدار الرئيس تواديرا في 11 حزيران/يونيه للقانون الذي يحدد خطة المعاشات التقاعدية الممنوحة للرؤساء السابقين، وهو جزء من توصيات الاتفاق السياسي. وسيسهم ذلك القانون إسهاما كبيرا في تعزيز المصالحة الوطنية. كما نرحب بالاجتماع الذي عقد في كانون الثاني/يناير بين رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، فوستين آرتشانغ تواديرا، والرؤساء الأربعة السابقين - السيد ميشيل دجوتوديا والسيدة كاترين سامبا - بانزا والسيد فرانسوا بوزيزي يانغوفوندا والسيد ألكسندر فرديناند نغوينديت. ونأمل أن تقدم إلى البرلمان قبل الانتخابات تشريعات هامة أخرى تتعلق بالإصلاحات السياسية.

وبعد ثلاثة أشهر من توقف أعمالها بسبب جائحة كوفيد-19 تمكنت لجنة الرصد التنفيذية للاتفاق من عقد دورتها الثامنة في 22 أيار/مايو لتقييم تنفيذ الاتفاق. وتوصل توافق الآراء العام على أنه قد أحرز تقدم كبير، وخاصة ما يتعلق باعتماد وسن جميع القوانين المنصوص عليها في الاتفاق، وكذلك الاستعدادات لبدء البرنامج الرئيسي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإقامة معسكرات لوحدة الأمن الخاصة المختلطة في الأجزاء الشمالية الشرقية والجنوبية الشرقية من البلد.

وأود أن أشدد على بعض الإنجازات الهامة، وأولها على وجه الخصوص نشر القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى وقوات الدفاع والأمن في عدة مناطق، بما فيها بيراو ونديلي. ثانياً، نشر أول فريق للمراقبين العسكريين التابعين للاتحاد الأفريقي في بانغي، الذي سينشر فيما بعد في نفس الوقت الذي تنشر فيه عناصر من الوحدات الأمنية المختلطة الخاصة في الشمال الغربي من البلد. ثالثاً، استعادة سلطة الدولة ونشر المحافظين ونواب المحافظين. رابعاً، التعاون بين القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى وحفظ السلام التابعين لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في عدة مقاطعات في البلد من أجل حماية السكان واستعادة النظام وسلطة الدولة. خامساً، تحسين التعاون والتشاور الدائم بين الحكومة والضامنين والميسرين في البحث عن حلول للنزاعات بين القبائل عن طريق التيسير والوساطة. سادساً، تيسير إيصال المساعدة الإنسانية وإطلاق عدة مشاريع سريعة الأثر.

وفي إطار الجهود المشتركة المتواصلة والمتضافرة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي دعماً لعملية السلام، عقد الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا السيد أحمد علام - مي، ووكيل الأمين العام للأمم المتحدة لعمليات السلام، جان - بيير لأكروا، والممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية السيد جوسيب بوريل، فضلاً عن شخصي، اجتماعاً افتراضياً مع رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، فوستين آرتشانغ تواديرا، في 8 حزيران/يونيه لتقييم التحديات والتقدم المحرز. وكرر الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي الالتزام بمضاعفة الجهود لمساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى في توطيد السلام.

وبالرغم من التقدم المحرز على الجبهة السياسية، ازدادت الحوادث الأمنية التي شاركت فيها بعض الجماعات المسلحة الموقعة على اتفاق السلام. وأبلغ عن وقوع حوادث في نديلي وبامبوتي وأبو، حيث اشتبكت الجماعات المسلحة فيما بينها، مما أدى في بعض الحالات إلى زيادة العنف القبلي، ولا سيما في الأجزاء الشمالية الشرقية والشمالية الغربية من البلد.

ويساور الاتحاد الأفريقي بالغ القلق إزاء الهجمات المنسقة التي شنها رجال مسلحون مؤخراً في 9 حزيران/يونيه في مقاطعتي نانا - مامبيري وأوهام - بندي، وخاصة في بوار، على معسكر تدريب الوحدات الأمنية المختلطة الخاصة، وفي بوغول، على نقطة تفتيش تابعة للقوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في مناطق شمال غرب البلد، مما تسبب في وقوع عدة إصابات، بما في ذلك إصابة اثنين من أفراد حفظ السلام وأعضاء الوحدة الأمنية المختلطة الخاصة الذين كان يجري نشرهم بعد التدريب في مايو/أيار.

وكما ذكر في مناسبات عديدة، فإن الاتحاد الأفريقي، بوصفه أحد الضامنين جنباً إلى جنب مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، عاقد العزم على مواصلة جهوده للوصول إلى جميع الموقعين الذين ما زالوا يعلنون التزامهم بالاتفاق بغية فهم أسباب تجدد العنف. وسنبذل كل مساعينا في ذلك.

لقد أثرت الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى سلباً على المنطقة، وسنواصل تشجيع مشاركة البلدان المجاورة في تنفيذ الاتفاق. ونرحب بإنشاء لجان مشتركة من قبل جمهورية أفريقيا الوسطى وبعض جيرانها. وأصبح ضرورياً أكثر من أي وقت مضى اتخاذ التدابير المناسبة ليس لضمان حرية تنقل السلع

والأشخاص فحسب، بل أيضا لمكافحة جميع أشكال الاتجار التي من شأنها أن تعرض السلام والأمن في المنطقة للخطر.

ويقتضي الوضع الإنساني في البلد اهتمام المجتمع الدولي. وما زال أكثر من 697 000 من المشردين داخليا، بالإضافة إلى 616 000 لاجئ من جمهورية أفريقيا الوسطى في البلدان المجاورة بحاجة إلى مساعدة فورية. وفي ظروف الجائحة هذه أصبحت محنتهم أشد.

ختاما، وبعد مرور عام على توقيع اتفاق السلام، أحرز تقدم في تنفيذه ويجري الإعداد للانتخابات، ولا شك في أن الحكومة قد وسعت نطاق سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد. وعلى الرغم من التحديات الأمنية، أعتقد أن غالبية الموقعين على الاتفاق ما زالوا ملتزمين به. وأسفرت الشراكة الفعالة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأوروبي في هذه المسألة عن نتائج ملموسة. والاتحاد الأفريقي على ثقة تامة بأن المهمة التي تنتظره لا تزال محفوفة بالكثير من الصعوبات. وفي نهاية المطاف، فإن أي عملية للسلام تظل دائما ماراثونا وليست سباقا.

بيان المدير الإداري لشؤون أفريقيا في دائرة الشؤون الخارجية التابعة للاتحاد الأوروبي، كوين فيرفايكي

يشرفني مرة أخرى أن أحيط مجلس الأمن علماً باسم الاتحاد الأوروبي. إنني ممتن لوجود الممثل الخاص للأمين العام، مانكور ندياي، والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، ماتياس ماتوندو.

أود أولاً أن أبدأ بالإعراب عن تضامن الاتحاد الأوروبي مكافحة سلطات أفريقيا الوسطى وسكانها لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وكانت جمهورية أفريقيا الوسطى أول بلد استفاد من الجسر الجوي الإنساني الذي أقامه الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء في أيار/مايو. وأعدنا أيضاً توجيه برامجنا بهدف تقديم دعم أفضل للسلطات في البلد.

لقد تقشّرت هذه الجائحة في جمهورية أفريقيا الوسطى خلال عملية انتخابية ذات أهمية حاسمة. وعلى الرغم من هذه الظروف السلبية نود أن نشيد بالسلطات وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لما أحرز من تقدم هام في الاستعداد للانتخابات، ونرحب بالتزام السلطات بالنقيد بالإطار الزمني الدستوري. ويدل دعمنا المالي الكبير لتنظيم هذه الانتخابات وقرارنا بنشر بعثة من خبراء الانتخابات وحشد دعم إضافي لها على ثقنتنا في هذه العملية فضلاً عن توقعاتنا لنتائجها. ومن الضروري تعزيز شمولها وكذلك تعزيز الحوار، وأن نتصرف جميع الجهات السياسية الفاعلة بمسؤولية مع مقاومة من يحاولون زعزعة استقرار العملية، بما في ذلك من خلال حملات التضليل التي تستهدف الشركاء الدوليين أيضاً. وسنظل يقظين على وجه الخصوص.

وفي هذا السياق، من الأهمية بمكان أن يظل تنفيذ الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى أولوية بالنسبة لنا. ويقدم تقرير الأمين العام (S/2020/545) صورة واضحة عن الإنجازات التي تحققت في تنفيذ عملية السلام، فضلاً عن التحديات المتبقية. وأود، على وجه الخصوص، أن أؤيد أحد التقييمات الواردة في التقرير والتي تبين أنه "في حين أحرز تقدم في تنفيذ الاتفاق، فقد تقوض التقدم بسبب تجدد العنف الذي ترتكبه الجماعات المسلحة" (S/2020/545، الفقرة 10). ومن المؤسف أن الهجمات الأخيرة التي شنتها جماعة مسلحة في غرب جمهورية أفريقيا الوسطى مثال آخر على ازدواجية أفعال بعض الجماعات المسلحة. وأود أن أقدم خالص التعازي إلى سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى وإلى الأسر المتضررة في وفاة عدد من الجنود، ونأمل في الشفاء العاجل للمصابين.

وينبغي بالتأكيد تعزيز الحوار والثقة بين الأطراف؛ وتعزيز شمولية العملية، لا سيما مع إسناد دور أقوى للنساء والشباب؛ وتسريع بعض العناصر الرئيسية للاتفاق - وأقصد على وجه الخصوص لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة، التي يجب ضمان استقلالها، وعملية اللامركزية. ويجب إعادة إطلاق عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المتوقفة، مع تقيد الجماعات المسلحة بالتزاماتها بنزع السلاح والتسريح. وتمثل الوحدات الأمنية المختلطة الخاصة، التي تستفيد عمليات تفعيلها من الدعم المالي الكبير الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي، فرصة أخرى ينبغي لأعضاء الجماعات المسلحة اغتنامها.

ولكن عندما تنتهك الأطراف، ولا سيما الجماعات المسلحة، أحكام الاتفاق انتهاكا شديدا وتقتل المدنيين وتعزز مواقعها وتعارض توسيع سلطة الدولة، فإنني أضـم صوتي إلى دعوة الأمين العام "ليتخذ أصحاب المصلحة موقفا حازما لا لبس فيه فيما يتعلق بتطبيق الجزاءات المقررة" (المرجع نفسه، الفقرة 97)، بموجب المادة 35 من الاتفاق. فقد حان الوقت أخيرا لوضع وتطبيق نظام الجزاءات هذا بعد مرور عام ونصف على توقيع الاتفاق. وهذه الانتهاكات غير مقبولة ولا يمكن أن تستمر دون رد فعل حازم؛ وإلا فإن مصداقية الاتفاق ستكون على المحك مع فقدان السكان الثقة في العملية. وأرحب في هذا الصدد بقيام البعثة المتكاملة، جنبا إلى جنب مع القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى، بناء على طلب المحكمة الجنائية الخاصة، باعتقال عدد من أعضاء الجماعات المسلحة المشتبه في ارتكابهم جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وبالإجراءات التي اتُخذت منذ عهد أقرب ضد حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار. وأود أن أشيد، في هذه المناسبة، بعمل البعثة. فلا غنى عن مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز العدالة من أجل تحقيق السلام الدائم والمصالحة.

وفي هذا السياق الصعب إجمالاً، أود أن أختـم بإعادة تأكيد التزام الاتحاد الأوروبي الكامل بدعم جمهورية أفريقيا الوسطى في عملية السلام وتحقيق الاستقرار والديمقراطية والتنمية ودعم تعزيز سلطة الدولة وتوسيعها، لا سيما كجزء من عملية إصلاح قطاع الأمن الجارية بدعم من بعثة التدريب العسكري التابعة للاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى، فضلا عن بعثة الاتحاد الأوروبي الاستشارية المدنية، التي سيتم نشرها بمجرد أن تسمح الظروف الصحية المتعلقة بمرض كوفيد-19 بذلك.

إننا ملتزمون أكثر من أي وقت مضى، في سياق هذه الجهود، بالتعاون والتنسيق الوثيقين مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وأيضا مع جميع الشركاء المعنيين، بما في ذلك بوجه خاص جيران جمهورية أفريقيا الوسطى والذين لهم دور حاسم يتعين عليهم القيام به.

بيان نائبة الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة، كارين فان فليبرغ

تشكر بلجيكا مقدمي الإحاطات.

ونرحب باستجابة جمهورية أفريقيا الوسطى السريعة والمتزنة لمكافحة جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، ونذكر ما تضيفه هذه الجائحة من ضغط على سكان البلد ومؤسساته. ولكن من أجل التصدي للجائحة بمزيد من الكفاءة، هناك حاجة إلى تعزيز التضامن والتنسيق الداخليين وتحسين التنسيق مع الشركاء الدوليين، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي. كما نحیی الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى الرامية إلى التخفيف من انتشار كوفيد-19، تمشياً مع ولايتها، في ظل هذه الظروف الصعبة.

غير أن كوفيد-19 ينبغي ألا يصرف الانتباه عن الحاجة إلى التنفيذ الكامل للاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونرحب باعتماد القانون المنشئ للجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة، الذي يسهل عملية العدالة الانتقالية في البلد. ويجب على جميع الأطراف أن تلتزم بعملية السلام وأن تعطي الأولوية للجهود المبذولة من أجل التنفيذ الكامل والسليم لاتفاق السلام عن طريق الحوار. وانتهاكات الاتفاق غير مقبولة ولا ينبغي أن تمر دون اعتراض. وينبغي النظر في اتخاذ تدابير مناسبة، على النحو المتوخى في الاتفاق نفسه. والهجمات على المدنيين، بما في ذلك جرائم العنف الجنسي، وعلى موظفي المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة غير مقبولة. وفي هذا الصدد، نذكر المخربين بأن مجلس الأمن يمكنه أيضاً أن يفرض جزاءات، كما فعل مؤخراً.

وينبغي أن تستمر عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والجهود الرامية إلى إصلاح قطاع الأمن، بمساعدة البعثة المتكاملة وبعثات الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري والمشورة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولا يزال من الضروري أيضاً إحراز تقدم في تفعيل الوحدات الأمنية الخاصة المختلطة. وفي هذا الصدد، نعتقد أن من المهم مواصلة الجهود لإنشاء الوحدة التالية في الشمال الشرقي حالما تسمح الحالة الأمنية بذلك.

أخيراً، نرى أن الانتخابات التشريعية والرئاسية المقبلة تشكل معلماً هاماً في عملية السلام. ومن دون عملية سلمية وشفافة وشاملة للجميع، لن نكتسب الانتخابات مصداقية ولن تمهد الطريق نحو تحقيق الاستقرار المستدام وإرساء الديمقراطية في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونرحب بالتقدم الذي أحرزته الحكومة في تنظيم هذه الانتخابات وفقاً للجدول الزمني للانتخابات وندعو جميع الأطراف السياسية الفاعلة إلى احترام العملية الديمقراطية والامتناع عن التضييق أو خطاب الكراهية أو غير ذلك من محاولات زعزعة الاستقرار. ونعتقد أن من المهم الحفاظ على الجدول الزمني المقرر للانتخابات وأن نثق ثقة كاملة في أن هذه الانتخابات يمكن تنظيمها بطريقة سلسة وفي الوقت المناسب. وهذا هو السبب في أن الاتحاد الأوروبي مستعد لتحمل ما يقرب من نصف التكاليف المتوقعة للانتخابات. وندعو جميع شركاء جمهورية أفريقيا الوسطى إلى أن يحذوا حذوها وأن يحشدوا موارد إضافية لتنظيم هذه الانتخابات الهامة.

المرفق الخامس

بيان نائب الممثل الدائم للصين بالنيابة لدى الأمم المتحدة، ياو شاجون

أشكر وكيل الأمين العام لأكروا والسفير شرقي، مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، والسيد فيرفايكه، المدير الإداري لشؤون أفريقيا في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، على إحاطاتهم. وأرحب أيضاً بمشاركة وزير خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى في هذه الجلسة.

والحالة السياسية الراهنة في جمهورية أفريقيا الوسطى مستقرة عموماً. وقد أُحرز تقدم في تنفيذ الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وترحب الصين بالجهود التي تبذلها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى للدخول في حوار جامع مع الجماعات المسلحة، وتثني على اعتماد الجمعية الوطنية عدة قوانين، بما في ذلك إنشاء لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة. وفي الوقت نفسه، ما زلنا نرى تحديات خطيرة ناجمة عن استمرار الهجمات العنيفة من جانب الجماعات المسلحة، التي تعرّض بشدة سلامة المدنيين للخطر، وقد أضافت الجائحة تعقيدات جديدة. ويتعين على المجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم لجمهورية أفريقيا الوسطى من أجل تحقيق السلام والتنمية الدائمين هناك.

إن إجراء انتخابات ناجحة مهمة ذات أولوية للعملية السياسية في جمهورية أفريقيا الوسطى في هذا العام، وهي ضرورية لصون السلام والاستقرار في البلد. ولأحظنا أن السلطة الوطنية للانتخابات قد نحت الجدول الزمني للانتخابات وفقاً لآخر التطورات ونأمل أن تعزز جميع الأطراف في جمهورية أفريقيا الوسطى الاتصالات والتنسيق وأن تعمل معاً للمضي قدماً في عملية التحضير للانتخابات كما هو مقرر. وينبغي حل الخلافات المتعلقة بالانتخابات عن طريق الحوار والتشاور السلميين. ويتعين على المجتمع الدولي أن يهيئ بيئة مواتية لإجراء الانتخابات على نحو سلس وأن يقدم الدعم اللازم مع احترام امتلاك جمهورية أفريقيا الوسطى لزمّام الأمور.

وسيتطلب تحقيق السلام والاستقرار المستدامين في جمهورية أفريقيا الوسطى اتباع نهج كلي. وينبغي أن ينصب التركيز الحالي على صون الأمن والاستقرار. ويساورنا القلق إزاء استمرار النزاعات العنيفة بين الجماعات المسلحة وندعو جميع أطراف النزاع إلى الاستجابة لنداء الأمين العام من أجل وقف إطلاق النار على نطاق عالمي. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى إبداء الإرادة السياسية ومواصلة تنفيذ اتفاق تحقيق السلام والمصالحة. ومن منظور طويل الأجل، ينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في تحسين قدرتها على حماية أمن شعبها وتوفير الخدمات الاجتماعية وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل مساعدة البلد في تحقيق السلام الدائم من خلال التنمية المستدامة. وسنواصل دعم عمل الممثل الخاص وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، ونأمل أن تعزز البعثة التنسيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من أجل تحقيق التآزر.

تواجه جمهورية أفريقيا الوسطى أيضاً التحدي الخطير المتمثل في جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل تزويدها بالدعم المادي والتقني والدعم المتصل بالموظفين. وقد سلمت الصين مؤخراً الدفعة الثانية من اللوازم الطبية إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك 150 000 قناع جراحي و 30 000 مجموعة اختبار. وخلال القمة الصينية - الأفريقية الاستثنائية بشأن التضامن في مواجهة كوفيد-19، المعقودة في الأسبوع الماضي، أكد الرئيس شي جين بينغ أن الصين

ستواصل بذل كل ما في وسعها لدعم تصدي أفريقيا للجائحة. وسنشرع قبل الموعد المحدد في بناء مقر "المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها" خلال هذا العام. كما نتعهد بأنه بمجرد الانتهاء من تطوير ونشر لقاح كوفيد-19 في الصين، ستكون البلدان الأفريقية من بين أوائل البلدان التي تستفيد من هذا اللقاح. وستواصل الصين العمل مع المجتمع الدولي ومساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى وغيرها من البلدان الأفريقية في التغلب على الجائحة، فضلا عن تقديم إسهامات جديدة في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية والرخاء في جمهورية أفريقيا الوسطى.

المرفق السادس

بيان المبعوث الخاص للجمهورية الدومينيكية إلى مجلس الأمن، خوسيه سينغر وايسنغر

نود أن نشكر مقدمي الإحاطات على المعلومات التي قدموها اليوم وعلى جهودهم في صون السلام والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى.

إن مكافحة جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) مسعى عالمي. وللجائحة أثر شامل في جمهورية أفريقيا الوسطى بسبب التحديات المتعددة التي يواجهها البلد. ونعرب عن تضامننا مع شعب جمهورية أفريقيا الوسطى ونرحب بالتدابير التي اتخذها الرئيس تواديرا للتخفيف من انتشار الجائحة.

وننوه بالجهود التي تبذلها الحكومة لمواصلة الاتصالات الرفيعة المستوى مع قادة الجماعات المسلحة، وذلك بدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

وفيما يتعلق بالمساءلة، نرحب بالموافقة على مختلف القوانين التي تتطلبها أحكام الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى وإنشاء لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة.

ونشيد بالتقدم الذي أحرزته اللجنة الاستراتيجية المعنية بالانتخابات، ويسرنا الإعلان عن جدول زمني منقح للانتخابات يتوافق مع المواعيد الدستورية التي حددتها السلطة الوطنية للانتخابات.

ومع ذلك، تشكل الأعمال التحضيرية للانتخابات المقبلة تحديا حقيقيا لجمهورية أفريقيا الوسطى نتيجة للتوترات السياسية المتزايدة، وبالتأكيد، بسبب تأثير كوفيد-19.

ومن أجل تهيئة البيئة المناسبة، التي تفضي إلى إجراء انتخابات حرة وشفافة ونزيهة وشاملة للجميع، يتعين معالجة الحالة الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث تواصل الجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق ارتكاب أعمال عنف ضد المدنيين والعاملين في المجال الإنساني وحفظه السلام.

وقبل أن أختتم حديثي، أود أن أوجه الانتباه إلى الحالة الإنسانية. إن من الضروري مضاعفة جهودنا لدعم البلد في هذه الأوقات العصيبة للغاية والإسهام في خطة الاستجابة الإنسانية لمساعدة الفئات الأكثر ضعفا.

ختاما، نود أن ننوه بدور البعثة المتكاملة وضامني الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى تقديرا لما يبذلونه من جهود في السعي إلى تحقيق السلام الدائم والمستدام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسن

أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم وأود أيضا أن أعرب عن امتناني للمتكلمين على ما عرضوه من أفكار ثاقبة. وكما أعرب الكثيرون اليوم، فإن التنفيذ الكامل للاتفاق السياسي من أجل تحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى هو الطريق الوحيد نحو تحقيق السلام الدائم في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأود أن أبرز ثلاثة تطورات.

أولا، من الجيد أن نسمع أن التحضيرات للانتخابات المقبلة تجري على قدم وساق. وآمل أن يستمر هذا العمل في أجواء آمنة في ضوء الأزمة الصحية المستمرة. وقد أثبتت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى قدرتها على استخدام حلول مبتكرة في ظروف صعبة، مثل دفع مرتبات الموظفين المدنيين باستخدام شبكات الهاتف المحمول.

ثانيا، صدر أخيرا القانون المنشئ للجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة. وهذا نأ سار. وآمل أن يلي ذلك سريعا اتخاذ الخطوات التالية اللازمة لتفعيل اللجنة، بما في ذلك تسمية أعضائها. وستكون اللجنة أداة قيمة جدا في مكافحة الظلم والإفلات من العقاب وستساعد في تحقيق المصالحة الوطنية. وآمل ألا تعوق الأزمة الصحية مواصلة بناء القدرات في مجال العدالة وسيادة القانون في البلد.

ثالثا، وربما الأهم، أن أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى لا تزال مستمرة، مع ظهور بؤر توتر جديدة. وعلى الرغم من انخفاض عدد انتهاكات حقوق الإنسان، من المهم أن نتذكر أن رصد الحوادث والإبلاغ عنها قد تأثرا، للأسف، بالجائحة. وتشكل الهجمات على المدنيين وانتهاكات حقوق الإنسان انتهاكات مباشرة لاتفاق السلام، وبالتالي فإنها غير مقبولة. وكان أبرز تلك الأعمال التي نفذتها بعض الجماعات المسلحة أو المخربون، إن صح التعبير، هو إعلان حركة "العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار" تعليق مشاركة هذه الجماعة المسلحة في آليات متابعة ورصد الاتفاق وتوسيع نطاق أنشطتها وشن هجمات مباشرة على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى والقوات الوطنية. كما أُدرجت الحركة وخمس جماعات أخرى في تقرير الأمين العام عن أنماط العنف الجنسي المتصل بالنزاعات (S/2019/280). وفي ضوء ذلك، أُعيد تأييدا تاما النداء الذي وجهه الأمين العام في الفقرة 97 من تقريره (S/2020/545) من أجل أن يتخذ أصحاب المصلحة "موقفا حازما لا لبس فيه فيما يتعلق بتطبيق الجزاءات المقررة بموجب المادة 35 من الاتفاق".

أود أن أختتم بياني بالإشادة بالاستجابة القوية القائمة على التعاون التي تتفها البعثة المتكاملة وسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى والشركاء لحماية المدنيين من عنف الجماعات المسلحة ولدعم اتفاق السلام.

المرفق الثامن

بيان الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، نيكولا دو ريفيير

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أود أن أشكر مقدمي الإحاطات على عروضهم وأن أرحب بمشاركة وزيرة خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى وأن أعرب لها عن تعازينا في أعقاب الهجوم المروع الذي وقع للتو في بلدها. وأود أن أبرز ثلاث نقاط.

أولاً، أود أن أعرب عن تضامن فرنسا مع حكومة وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى في مواجهة جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) وعواقبه الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا السياق، عززت فرنسا دعمها الثنائي لجمهورية أفريقيا الوسطى في قطاع الصحة وتشدد على أن إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية يجب أن تظل أولوية. ولهذا السبب، نساهم، بالاشتراك مع الاتحاد الأوروبي، في تنظيم جسر جوي إنساني إلى عدة بلدان أفريقية، بما فيها جمهورية أفريقيا الوسطى. وترحب فرنسا أيضاً بالجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى لمواصلة تنفيذ ولايتها. وأغتتم هذه الفرصة لأكرر الإعراب عن دعمنا الكامل للممثل الخاص، مانكور ندياي.

ثانياً، أود أن أرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويجب أن يستمر تنفيذ الاتفاق، تحت قيادة الرئيس تواديرا وحكومته، لأنه لا يزال السبيل الوحيد لتحقيق السلام الدائم في البلد. وأفكر، على سبيل المثال، في استمرار نشر الوحدات الأمنية المشتركة الخاصة، وإنشاء لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة بفعالية، وتنفيذ عملية اللامركزية.

ومع ذلك، لا تزال فرنسا تشعر بقلق بالغ إزاء انتهاكات اتفاق السلام التي ترتكبها بعض الجماعات المسلحة، ولا سيما الهجمات ضد المدنيين، والعاملين في المجال الإنساني وقوات الأمن، والانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، والعنف الجنسي، والإعلانات الأحادية الجانب بالانسحاب من الاتفاق. ويجب أن تكون رسالتنا واضحة: إن الذين يرتكبون هذه الأفعال يجب أن يُقدّموا إلى العدالة والتدابير المنصوص عليها في المادة 35 من الاتفاق يجب أن تُنفذ. وبناء على مبادرتنا، فرض مجلس الأمن مؤخرًا جزاءات على عبد الله مسكين، وهو زعيم جماعة مسلحة؛ ويجب أن يستمر في معاقبة أولئك الذين يتعمدون إعاقة العودة إلى السلام.

وأود أن أرحب بالتقدم المحرز في التحضير للانتخابات الرئاسية والتشريعية خلال الفترة 2020-2021. ويجب أن تجرى الانتخابات بطريقة سلمية وشاملة وشفافة ووفقاً للمواعيد الدستورية. وفي هذا السياق، تدعو فرنسا جميع الأطراف الفاعلة في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى الدخول في حوار شامل بشأن جميع المسائل المتعلقة بإجراء الانتخابات. كما تحذر فرنسا من محاولات زعزعة استقرار مؤسسات البلد ومن حملات التضليل.

وأخيراً، تدعو فرنسا شركاء جمهورية أفريقيا الوسطى إلى المساهمة دون إبطاء في تمويل الانتخابات. وبالإضافة إلى مساهمتنا من خلال الاتحاد الأوروبي، فإننا سنقدم لذلك مبلغ 300 000 يورو إضافي.

بيان نائب الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة، يورغن شولتز

اسمحوا لي أن أرحب ترحيباً حاراً بمعالي وزير خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى. ونود أيضاً، شأننا شأن الآخرين، أن نبدأ بإدانة الكمين الذي نُصب بالأمس ونقدم تعازينا لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى ولأسر الذين قتلوا أو جرحوا.

وأود أن أركز على ثلاث نقاط موجزة.

أولاً، فيما يتعلق بالانتخابات والحالة السياسية، فإننا نتفق تماماً مع تقييم وكيل الأمين العام لأكروا بأن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقرر إجراؤها في نهاية هذا العام حاسمة للغاية. ونشيد بجميع الجهات الفاعلة، ولا سيما بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، على جهودهما المستمرة لكفالة إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة للجميع وذات مصداقية وشفافة في إطار الفترة الزمنية الدستورية. وفي هذا السياق، نود أيضاً أن نشيد بقرار المحكمة الدستورية بشأن هذه المسألة والإطار الزمني. وندعو جميع الأطراف الفاعلة في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى المشاركة البناءة في العملية السياسية قبل الانتخابات وإلى حل الصعوبات المحتملة من خلال الحوار الشامل.

ويجب أن تجري الحملات الانتخابية بطريقة معقولة ومسؤولة، نظراً للحالة الأمنية الهشة للغاية. وعلى الرغم من أهمية مشاركة جميع الفئات المجتمعية في جمهورية أفريقيا الوسطى مشاركة نشطة ومجدية، بمن في ذلك النساء المشرديات داخلياً واللاجئات خارج البلد، يجب ضمان كل ذلك.

وثمة عامل آخر هام يؤثر بوضوح على الانتخابات والحملة هو جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). وقد ألمح العديد من المتكلمين السابقين إلى هذه المسألة. واسمحوا لي أن أقول إن هذا أيضاً، من وجهة نظرنا، أمر حاسم بالنسبة لسلامة الانتخابات والظروف التي تجري فيها. ونرحب ترحيباً حاراً بمساهمة الاتحاد الأوروبي الكبيرة البالغة 13 مليون دولار في الصندوق المشترك للتبرعات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ونعتقد أن المجتمع الدولي بحاجة إلى تقديم المزيد من المساعدة لجمهورية أفريقيا الوسطى، وقد استمعنا إلى ما قاله وكيل الأمين العام لأكروا بشأن الفجوة التمويلية التي تبلغ حوالي 10.5 مليون دولار. وفي هذا السياق، اسمحوا لي أن أقول إن ألمانيا تخطط للمساهمة بمبلغ 500 000 يورو إضافية لدعم الانتخابات الديمقراطية.

وقد أحرز تقدم في تنفيذ الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونتفق أيضاً مع الآخرين الذين قالوا إن تقرير الأمين العام (S/2020/545) يعطي صورة واضحة جداً، من ناحية، عن الإنجازات التي تحققت في تنفيذ اتفاق السلام، ومن ناحية أخرى، عن التحديات المتبقية. وهذا بالتأكيد ليس سباق عدو قصير المسافة بل سباق ماراثون، لكنه ماراثون يستحق العدو.

ونرحب بألمانيا بالتقدم المحرز، ولا سيما التقدم التشريعي في تنفيذ اتفاق السلام الذي تم التوصل إليه، مثل إنشاء لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة رسمياً في شهر نيسان/أبريل. ومن المهم أن تبدأ اللجنة عملها في أقرب وقت ممكن. ونرحب أيضاً بالعمل الجاري للمحكمة الجنائية الخاصة. وترى ألمانيا

أنه من أجل التصدي للإفلات من العقاب، تظل سيادة القانون والعدالة الانتقالية والمصالحة عناصر أساسية لتحقيق السلام والاستقرار المستدامين.

وفي الوقت نفسه، نظل على غرار آخرين يساورنا قلق بالغ إزاء الانتهاكات المستمرة لاتفاق السلام التي ترتكبها مختلف الجماعات المسلحة. وفي هذا النزاع، يشكل خروج جماعة المتمردين حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار مؤخرا من اتفاق السلام سابقة سلبية للغاية. وبشكل توسيع المجموعة والتحديات التي تواجهها سلطة الدولة تهديدات خطيرة نتابعها بقلق متزايد. ونعتقد أنه إذا حذت مجموعات أخرى حذوها، فإن ذلك قد يكون ضارا بعملية السلام ككل. كما أننا نشعر بالقلق إزاء عدم إحراز تقدم في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وندعو كل من الجماعات المسلحة وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى إلى استئناف جهودها.

أما نقطتي الأخيرة فتتعلق بالحالة الإنسانية. ونظل نشعر بقلق بالغ إزاء الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان والعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. ويجب بالتأكيد وقف الهجمات على السكان المدنيين والبنية التحتية، والمشردين داخليا والعاملين في المجال الإنساني. وألمانيا هي إحدى أكبر الجهات المانحة للمساعدات الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى، ونشعر أنه من المحزن أن نرى الناس لا يعانون فحسب من انعدام الأمن الغذائي الحاد ولكن أيضا من الخسائر الناجمة عن جائحة كوفيد-19، التي تلحق المزيد من الضرر الاجتماعي والاقتصادي. ولذلك، تدعم ألمانيا تصدي وكالات الأمم المتحدة وحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر في حالات الطوارئ الإنسانية لكوفيد-19، بتمويل إضافي قدره 300 مليون يورو. ويمكن استخدام الأموال لجميع البلدان التي تشملها نداءات الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر - وجمهورية أفريقيا الوسطى، بطبيعة الحال، هي من بين تلك البلدان. ولذلك، يجب علينا أن نزيد من الدعم الدولي، ونثني على الجهود التي بذلتها لجنة بناء السلام في الوقت المناسب والتي بذلتها مؤخرا لمعالجة أثر كوفيد-19 على المنطقة.

ونود أن نغتتم هذه الفرصة لنكرر مرة أخرى تأييدنا لدعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، وندعو الجماعات المسلحة إلى ترجمة التزامها الخطابي إلى أفعال على أرض الواقع. وأخيرا، نرى أننا بحاجة إلى مواصلة دعم سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في عملها الجدير بالثناء بشأن الانتخابات والحالة السياسية وتنفيذ اتفاق السلام والتحديات الراهنة.

بيان الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، ديان تريانسياه دجاني

اسمحوا لي في البداية أن أشكر مقدمي الإحاطات، جون - بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات السلام؛ والسفير إسماعيل شرقي، مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي؛ والسيد كوين فيرفايكي، المدير الإداري لأفريقيا في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية؛ وتسعدني مشاركة السيدة سيلفي بايو تيمون، وزيرة خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى؛

وقبل أن أبدأ، اسمحوا لي أن أقدم خالص التعازي لأسر ضحايا الكمين الذي نصب لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى ودوريات القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى أمس في مقاطعة نانا - مامبيري.

وأود أن أركز على ثلاث نقاط.

أولاً، يتعين علينا كفالة تنفيذ جميع الأطراف لاتفاق بانغي. وأود أن أهنئكم، السيدة الوزيرة، وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى بمناسبة حلول الذكرى السنوية الأولى لإبرام الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى في بانغي في شباط/فبراير. فالاتفاق يظل الإطار الرئيسي لاستعادة السلام وتوطيد دعائمه في البلد، رغم ما يعترض تنفيذه من تحديات. ونشارك الأمين العام في الإشادة بالجهود التي تبذلها الحكومة وغيرها من الموقعين على الاتفاق للاستفادة من آليات تنفيذ الاتفاق، فضلاً عن مشاركتهم الاستباقية والبناءة في بناء الثقة. وتولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني هو مفتاح النجاح. ووجود الحكومة وقدرتها على إنفاذ الاتفاق أمران حاسمان حقاً. ونرحب بجميع الجهود المبذولة لتعزيز قدرة الحكومة ونشيد بالدور الحاسم الذي تضطلع به البعثة في كفالة استقرار البلد.

ثانياً، بعد الاستماع إلى آخر المستجدات من مقدمي الإحاطات، من الواضح أن دور البعثة يكتسي أهمية أكبر من أي وقت مضى، إذ يجب عليها أن تدعم أصحاب المصلحة في أفريقيا الوسطى في تهيئة بيئة تقضي إلى عملية انتخابية سلمية خلال هذا العام. وينبغي أن تواصل البعثة جهودها لكسب قلوب الناس وعقولهم، بما في ذلك من خلال التواصل مع المجتمعات المحلية.

ويساورنا القلق إزاء الحالة الإنسانية في البلد، بما في ذلك أثر مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في البلد. فالحالة تتطلب دعماً إنسانياً مستمراً من الشركاء الدوليين. ونشيد بالجهود المتواصلة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في تنفيذ ولايتها رغم القيود المتصلة بالفيروس.

وبالإضافة إلى ذلك، نشعر بقلق بالغ إزاء عدد الهجمات التي تُشن على الأفراد النظاميين والمدنيين التابعين للبعثة. وكذلك نتفق مع من شددوا على أهمية جعل سلامة حفظة السلام وصحتهم وأمنهم أولوية قصوى. فعلياً أن نضمن سلامتهم خلال جائحة كوفيد-19. وقد أصيب بعض ذوي الخوذ الزرقاء بالفيروس. ونتمنى لهم شفاء عاجلاً ونأمل أن يتمكنوا من استئناف مهامهم النبيلة قريباً. ويوصفها أكبر مساهم من بين أعضاء المجلس بحفظة سلام في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى - بواقع 358 من حفظة السلام، بمن فيهم 18 امرأة - ستواصل إندونيسيا جعل سلامة حفظة السلام وصحتهم وأمنهم أولوية قصوى.

ثالثاً، بالنظر إلى ما حدث في المنطقة، يتعين علينا توفير الدعم الضروري والحيز اللازم لإجراء انتخابات ديمقراطية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وإذ يستعد البلد للانتخابات، نحث الشركاء على زيادة مساعداتهم المالية.

وقد شهدت إندونيسيا بشكل مباشر، بوصفها دولة أرخبيلية، التعقيد اللوجستي لتنظيم انتخابات ديمقراطية. فالعملية الديمقراطية ليست سهلة بالمرّة. إنها مشروع لوجستي واسع يتطلب تخطيطاً شاملاً لتوقع جميع التحديات، لا سيما في خضم جائحة كوفيد-19 وعواقبها. ونتطلع إلى الاستماع إلى آخر المستجدات بشأن الاستعدادات التي تسبق الانتخابات ودور البعثة في دعم البلد.

وينبغي أن نواصل السير على طريق السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى والمنطقة، الذي تم رسمه في العام الماضي. وتجدد إندونيسيا، من جانبها، التزامها بوصفها شريكاً حقيقياً من أجل السلام، بما في ذلك في جمهورية أفريقيا الوسطى.

المرفق الحادي عشر

بيان النائب الأول للممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، ديمتري بوليانسكي

في البداية، أود أن أشكر مقدمي الإحاطات اليوم على عروضهم الزاخرة بالمعلومات. وأود كذلك أن أرحب بوزيرة خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى في جلستنا المعقودة عن طريق التداول بالفيديو.

لقد تمكنت أطراف النزاع في جمهورية أفريقيا الوسطى من تحقيق تقدم ملموس في دفع العملية السياسية التي انطلقت في شباط/فبراير 2019 على الرغم من وجود عدد من التحديات. ونشهد تحسنا تدريجيا في حالة الأمن وحقوق الإنسان وانخفاضا في مستوى العنف المسلح. فالقوات المسلحة الوطنية وقوات الأمن الداخلي توسع نطاق انتشارها في جميع أنحاء أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى. كما أحرز تقدم كبير في تدريب ونشر الوحدات الأمنية الخاصة المختلطة. ونحث سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على استئناف تنفيذ برنامج نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وإعادة إدماجهم إلى أوطانهم فور رفع القيود المتصلة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

وينبغي لجميع الأطراف، نظرا للظروف الصعبة الراهنة، أن تمتثل امتثالا صارما لأحكام الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى وأن تمتنع عن تقويض الحالة السياسية في البلد. وستواصل روسيا، من جانبها، استخدام نفوذها لتشجيع الموقعين على الامتناع عن جميع أشكال العنف من أجل إعادة السلام والأمن إلى البلد.

ونثني على الخطوات التي اتخذتها سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى للحد من انتشار الجائحة، ونود أن نكرر نداء الأمين العام إلى جميع الأطراف السياسية الفاعلة لمقاومة أي إغراء بتسييس الجائحة.

ونعتقد اعتقادا راسخا أن مصلحة جمهورية أفريقيا الوسطى أن تضطلع بالمهمة الحاسمة المتمثلة في تنظيم وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية سلمية وحرّة وشفافة، باعتبار ذلك معلما هاما في تحقيق المزيد من الاستقرار والتطبيع في البلد. ويسرنا أن نلاحظ أن الجدول الزمني المنقح للانتخابات، الذي نُشر في 29 نيسان/أبريل، يلتزم بالجدول الزمنية الدستورية.

ونرحب بجهود الرئيس تواديرا الرامية إلى تخفيف حدة التوترات السياسية، بما في ذلك قراره ببدء حوار صريح مع الأطراف السياسية الفاعلة في البلد والشركاء من أجل الإعداد للانتخابات على أكمل وجه. وقد أثلج صدورنا أن الجمعية الوطنية اعتمدت عدة قوانين هامة تتناغم مع الاتفاق.

والاتحاد الروسي على استعداد لمواصلة تقديم المساعدة الشاملة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى بغية حل الأزمة، بما في ذلك عن طريق تيسير إصلاح القطاع الأمني. فنحن مقتنعون بأن من شأن زيادة الاستعداد القتالي والتدريب المهني للجيش الوطني ووكالات إنفاذ القانون التصدي بفعالية لأنشطة الجماعات المسلحة غير المشروعة وكفالة حماية المدنيين والمساعدة على استعادة سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد.

وسنواصل متابعة عملية المصالحة الوطنية عن كثب بالتنسيق مع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، فضلا عن شركاء البلد الدوليين. وقد حان الوقت لتقديم دعمنا الجماعي لبانغي للتغلب على التحديات الراهنة.

المرفق الثاني عشر

بيان البعثة الدائمة لتونس لدى الأمم المتحدة

أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة لمناقشة الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ويشرفني أن أدلى بهذا البيان بالنيابة عن جنوب أفريقيا والنيجر وسانت فنسنت وجزر غرينادين وبلدي، تونس (مجموعة الأعضاء الأفارقة زائدا واحدا).

نود أن نشكر السيد جان - بيير لأكروا، وكيل الأمين العام لعمليات السلام؛ والسيد إسماعيل شرقي، مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي؛ والسيد كوين فيرفايكه، المدير الإداري لشؤون أفريقيا في دائرة الشؤون الخارجية التابعة للاتحاد الأوروبي، على إحاطاتهم ورؤاهم بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

لقد أحرز تقدم في تنفيذ الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومما يشجع وفودنا استمرار التزام الحكومة وغيرها من الموقعين باستخدام آلية الاتفاق على الرغم من تفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وكذلك نرحب بجهود الحكومة لتحسين علاقاتها مع البلدان المجاورة من خلال عقد لجان ثنائية والتصدي للاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية.

نشثي على الدور الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في دعم تنفيذ الاتفاق، بما في ذلك من خلال استخدام التمويل البرنامجي من جانب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، لتعزيز دور المرأة في النهوض بالاتفاق. ونواصل تشجيع جميع الأطراف على تنفيذ الاتفاق تنفيذا كاملا بغية المساعدة في إنقاذ بلدهم من حلقة النزاع المستمر.

ونذكر تماما التحديات المقبلة في الوقت الذي يستعد فيه البلد للانتخابات الرئاسية والتشريعية المقبلة المقرر إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر في الوقت الذي يستجيب فيه للطوارئ الصحية الناجمة عن جائحة كوفيد-19. ونشيد بالسلطة الانتخابية الوطنية لنشرها الجدول الزمني المنقح للانتخابات بغية تيسير إجراء الانتخابات في حدود الجداول الزمنية الدستورية مع التكيف مع التحديات التي تشكلها الجائحة.

وعلى الجبهة الأمنية، يساور وفد بلدي القلق من عودة أعمال العنف التي ترتكبها بعض الجماعات المسلحة، ولا سيما في بيراو وبريا ونديلي وأوبو - في انتهاك مباشر للاتفاق. وللأسف، لم يؤد العنف في بعض المناطق إلى تشريد المدنيين فحسب، بل أسفر أيضا عن وقوع إصابات بينهم وأفراد حفظ السلام. ومما يثير القلق أيضا الهجمات العنيفة على القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى والعاملين في المجال الإنساني، وهي تشكل انتهاكات للقانون الدولي الإنساني.

ولا تزال مجموعة الأعضاء الأفارقة زائدا واحدا تشعر بالقلق إزاء الوضع الإنساني في جمهورية أفريقيا الوسطى خلال تفشي جائحة كوفيد-19. ونأسف أسفا عميقا لاستمرار وقوع المواجهات العنيفة بين الجماعات المسلحة، مما يزيد من حدة الانقسام العرقية بين تلك الجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق ويؤجج التوترات القبلية. وينبغي أن تستخدم الجماعات المسلحة آليات تسوية المنازعات المنصوص عليها في اتفاق السلام بغية حل خلافاتها.

وربما تؤدي هذه الجائحة إلى تفاقم النزاع. ولذلك ترحب مجموعة الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء زائدا واحدا باستجابة الحكومة السريعة لاحتواء الجائحة. ونرحب أيضا بالدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة والشركاء الدوليون والإقليميون الآخرون. وندعو المجتمع الدولي إلى تقديم المزيد من الدعم لمعالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى بما يتماشى مع الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام، ووفقا لأهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ونرحب بإجراء سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى إصلاحات سياسية أساسية، بما في ذلك اعتماد التشريعات المناسبة بما يتسق مع أحكام اتفاق السلام. ويشهد اعتماد القانون الذي سُنَّ مؤخرا للجنة الحقيقة والعدالة والإعادة إلى الوطن والمصالحة على تصميم سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على التقيد بمتطلبات الاتفاق.

فهذه خطوة هامة نحو تحقيق الاستقرار والتماسك الاجتماعي. وفي هذا السياق، نرحب بعزم الحكومة وغيرها من الموقعين على الاتفاق على استخدام آليات تنفيذ الاتفاق لتحقيق تلك الغاية.

ويحدونا الأمل في إحراز مزيد من التقدم في تشكيل الوحدات الأمنية الخاصة المختلطة وفي عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن في الأشهر المقبلة، تمشيا مع متطلبات اتفاق السلام.

ونشيد بجهود البعثة لتعزيز مشاركة المرأة في تنفيذ اتفاق السلام من خلال آليات الرصد والتنفيذ المحلية بصورة أساسية. وما زلنا نشجع مشاركة المرأة على نحو فعال ومتواصل في عملية السلام، وكذلك في الانتخابات المقبلة.

ونرحب بالتزام البعثة بحماية المدنيين من عنف الجماعات المسلحة، فضلا عن الدعم القيم الذي تقدمه إلى سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل مساءلة مرتكبي الجرائم الخطيرة وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك استخدام العنف الجنسي.

وأخيرا، ننثي على البعثة والشركاء الإقليميين والدوليين الآخرين لتيسيرهم تنفيذ الاتفاق السياسي ومساعدة سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في تنظيم انتخابات وطنية حرة ونزيهة. وتحقيقا لتلك الغاية، نرحب بالدعم السخي الذي قدمه بالفعل جميع الشركاء، بما في ذلك من خلال لجنة بناء السلام. وندعو جميع أصحاب المصلحة إلى إبداء العزم والعمل معا لإجراء الانتخابات المقبلة بطريقة ناجحة، ونرى أنها حاسمة لاستقرار البلد.

المرفق الثالث عشر

بيان نائب الممثل الدائم بالنيابة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، جيمس روسكو

أود أن أبدأ بتقديم الشكر إلى مقدمي الإحاطات. فنحن نتفق معهم في الكثير من تحليلهم. وأضـم صوتي إلى الآخرين في الإشادة بحفظة السلام في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وخاصة أولئك الذين فقدوا حياتهم. وأود أيضا أن أعرب عن تضامننا مع حكومة وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى في مواجهة التهديد المزدوج المتمثل في استمرار العنف ومرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

ولا يزال الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى المبرم في عام 2019 الإطار الوحيد القابل للتطبيق لتحقيق سلام مستدام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتجب حمايته. وإذ ندين الانتهاكات المتكررة لاتفاقات السلام من جانب أعضاء بعض الجماعات المسلحة الموقعة عليه، فإننا نرحب بالتقدم المحرز مؤخرا، بما في ذلك التعاون المستمر والرفيع المستوى، فضلا عن التشريعات التي اعتمدتها الجمعية الوطنية.

لقد أصبحت جمهورية أفريقيا الوسطى على مفترق طرق الآن مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية في وقت لاحق من هذا العام. ويجب أن تكون تلك الانتخابات نقطة تحول كما قال كثيرون هنا اليوم. وأود في ذلك الصدد أن أركز على ثلاث نقاط رئيسية.

أولا، يجب أن تجرى الانتخابات بطريقة سلمية وحرّة وشفافة، ووفقا للمواعيد النهائية الدستورية المحددة لها. ويجب الاستماع لآراء جميع مواطني أفريقيا الوسطى. وتواصل المملكة المتحدة مراجعة دعمها المالي للانتخابات، ونأمل أن نساهم في ذلك في القريب العاجل.

ثانيا، ونتيجة لامتناع بعض الموقعين على المعاهدة عن المشاركة، فيجب علينا عدم التغاضي عن التهديدات التي يتعرض لها اتفاق السلام. ونحن على استعداد لفرض التدابير اللازمة بما في ذلك الجزاءات وفقا للمادة 35 من الاتفاق ردا على تلك الانتهاكات.

ثالثا، تكرر المملكة المتحدة دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار خلال تفشي جائحة كوفيد-19 لكي يتسنى تلبية الاحتياجات الصحية والإنسانية. ونذكر أن الآثار الثانوية للجائحة ستتطلب تقديم الدعم لجهود التصدي لها على المدى الطويل.

ختاما، وبينما لا تزال هناك تحديات في جمهورية أفريقيا الوسطى، ينبغي أن نفكر في التقدم الذي أحرزته حتى الآن. ولنؤكد جميعا التزامنا اليوم مرة أخرى بكفالة أن يكون هذا العام نقطة تحول لجمهورية أفريقيا الوسطى، وأن يؤدي إلى تحقيق الاستقرار والازدهار في الأجل الطويل لشعبها الذي يستحق ذلك.

المرفق الرابع عشر

بيان نائبة الممثلة الدائمة بالنيابة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، تشيريت نورمان شالي

أشكر وكيل الأمين العام لأكروا والمفوض شرقي والمدير الإداري فيرفايكي على إحاطاتهم اليوم.

أولا وقبل كل شيء، نود اليوم أن نهني حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على جهودها الرامية إلى مواصلة الاستعداد لإجراء انتخابات حرة نزيهة وذات مصداقية. لقد سعدنا على وجه الخصوص لقرار المحكمة الدستورية الأخير الذي أكد على أنه يجب أن يستند أي تعديل للجدول الزمني للانتخابات إلى مشاورات وطنية موسعة تسعى إلى إيجاد حل توافقي.

ونشيد كذلك بالحكومة لإصدارها مرسومين هامين بشأن إجراء الانتخابات في الوقت المحدد. وحدد المرسوم الأول فترة تسجيل الناخبين خلال الفترة من 22 حزيران/يونيه إلى 28 تموز/يوليه، مع إصدار قائمة الناخبين النهائية في أيلول/سبتمبر. وحدد المرسوم الثاني السماح لمواطني أفريقيا الوسطى في المهجر بالتصويت في الخارج في 13 بلدا، بما فيها الولايات المتحدة.

وفقا لأحدث الأرقام التي أعلنها الأمين العام، تعترف الأمم المتحدة بوجود نحو 697 000 من المشردين داخليا بالإضافة إلى 616 000 من سكان جمهورية أفريقيا الوسطى المسجلين كلاجئين في البلدان المجاورة. ونعيد التأكيد اليوم على دعمنا للجهود الرامية إلى تمكين وتشجيع المشاركة الكاملة للاجئين والمشردين داخليا في الانتخابات.

ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بمساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى على إجراء انتخابات ذات مصداقية وفي وقتها تؤكد شرعية الحكومة المنتخبة، وتحسن استقرار البلد في الأجل الطويل، وتعزز التقدم الديمقراطي الذي حققه شعب أفريقيا الوسطى في السنوات الأخيرة. كما نواصل دعم دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقديم المساعدة الأساسية، بالاشتراك مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وسنجري برامج تكميلية بأنفسنا. غير أن الولايات المتحدة لا تزال تشعر بقلق عميق لأن بعض الجماعات المسلحة تواصل التدخل في تنفيذ الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى مع عودة أعمال العنف التي ترتبها الجماعات المسلحة في بيراو وبريا ونديلي وأوبو.

وفي أعقاب دعوة الأمين العام في 23 آذار/مارس إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي لمكافحة الجائحة، نشير إلى أن 'الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى' و 'الجبهة الديمقراطية لشعب أفريقيا الوسطى' و 'حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار' قد أعلنت صراحة عن التزامها بالدعوة. بيد أن الأمين العام أشار إلى أن تلك الإعلانات لم تترجم بعد إلى أفعال في الميدان. ومما يثير القلق العميق أن الجماعات المسلحة نفسها التي تعلن التزامها بوقف إطلاق النار تقوم بعمليات عسكرية ضد منافسيها والمدنيين العزل.

وكما قلنا من قبل، فإن الأولوية القصوى للبعثة، وفقا لتوجيهات مجلس الأمن، هي حماية المدنيين. ولا يوجد أي تناقض بين حماية المدنيين واستخدام بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لمساعدتها الحميدة من أجل دعم نجاح اتفاق السلام. بل إننا نرى في الواقع أن هذين الجهدين يعزز كل منهما الآخر.

وأخيراً، ندرك أن البعثة قد مُنيت بأول حالة وفاة من مرض كورونا في 11 حزيران/يونيه، ونود أن نغتتم هذه الفرصة للإعراب عن تعازينا الصادقة للبعثة بأسرها ولأسرة الموظف الراحل.

المرفق الخامس عشر

بيان الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، دانغ دينه كوي

أرحب بحضور وزيرة خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى، السيدة سيلفي فاليري بابيو تيمون، في جلسة اليوم.

وأشكر وكيل الأمين العام لأكروا والمفوض شرقي والسيد فيرفايكي على إحاطاتهم المستنيرة.

من المشجع أن نرى التطورات الإيجابية في جمهورية أفريقيا الوسطى فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة. ونشيد بالجهود التي تبذلها الحكومة لتحقيق ذلك الهدف. إن من الحيوي الحفاظ على هذا الزخم، لا سيما في المنعطف الحاسم الحالي، مع اقتراب موعد إجراء انتخابات هامة. ولذلك فإننا نشعر بقلق بالغ إزاء الانتهاكات المبلغ عنها للاتفاق، التي قد تقوض الإنجازات المحققة في الآونة الأخيرة، وإزاء أعمال العنف المستمرة التي ترتكبها الجماعات المسلحة التي تهدد سلامة المدنيين وسبل عيشهم.

وفي ظل هذه الخلفية، نود أن نشدد على النقاط التالية:

أولاً، ندعو جميع الموقعين على الاتفاق إلى احترامه احتراماً كاملاً والعمل على تهيئة مناخ سياسي مؤات عن طريق بناء الثقة والانخراط البناء في الحوار. وسيمهد هذا النهج الطريق لنجاح الانتخابات الرئاسية والتشريعية المقبلة، التي تشكل منعطفاً حاسماً في إحلال السلام والاستقرار والتنمية المستدامة لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى. ونؤيد دعوة الأمين العام إلى وقف لإطلاق النار للتصدي لجائحة فيروس كورونا، ونحث جميع الأطراف على الاستجابة لهذه الدعوة.

ثانياً، نشدد على أهمية مواصلة تقديم الدعم لجمهورية أفريقيا الوسطى، من الناحيتين التقنية والمالية، حتى تتمكن من مواصلة عملية السلام والتحضير للانتخابات، فضلاً عن تعزيز قدرتها على حماية المدنيين، والتصدي للتحديات الإنسانية، والتقليل من أثر مرض كورونا إلى أقصى حد ممكن وهلم جرا. وننتي على إسهام الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بوصفهما الضامنين للاتفاق، وكذلك على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وغيرها من الشركاء الدوليين والإقليميين على عملهم، ونعرب عن دعمنا لهذه المساهمة.

ثالثاً، نود أن نؤكد على أهمية ضمان سلامة وأمن حفظة السلام والعاملين في المجال الإنساني. إنهم موجودون في الميدان للمساعدة وينبغي ألا يكونوا هدفاً للهجمات.

المرفق السادس عشر

بيان وزيرة الخارجية وشؤون المغتربين في أفريقيا الوسطى، سيلفي فاليري بابيو تيمون

إن الفترة الحالية فترة حساسة بالنسبة لجمهورية أفريقيا الوسطى، ومن المهم بالنسبة أن أستطيع مخاطبة المجلس خلالها.

تتشرف جمهورية أفريقيا الوسطى، من خلالي، بمخاطبة مجلس الأمن في لحظة حاسمة من كفاح البشرية ضد جائحة فيروس كورونا.

وقبل أن أبدأ ملاحظاتي، أود أن أضم صوتي بكل تواضع إلى أصوات جميع الذين سبقوني في تقديم تهانينا القلبية لرئيس المجلس على تولي بلده الرئاسة. وأود أيضا أن أعنتم هذه الفرصة لأشكره على الدعوة إلى عقد جلسة اليوم الهامة ونعرب، باسم شعب وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، عن امتناننا على الاهتمام الطيب والتقدير الراسخ الذي يكنه المجلس لبلدي. وأود أيضا أن أكرر الإعراب عن امتناننا للسيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، وعن ثقتنا به وأشكره على التزامه المستمر بالسلام والتنمية في العالم. وفوق كل شيء، نحن ممتنون للدعم المتعدد الأوجه الذي لا يكلّ الذي قدمته الأمم المتحدة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى.

لقد بلغت جمهورية أفريقيا الوسطى منعطفًا سياسيًا رئيسيًا، في 6 شباط/فبراير 2019، بتوقيع الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة (S/2019/145، المرفق) الذي احتفلنا في وقت سابق من هذا العام بالذكرى السنوية الأولى له. يشهد الاتفاق على تصميمنا على إحراز التقدم وتجاوز الجمود ومقاومة الاستقرار والازدهار لشعب أفريقيا الوسطى. إن من المهم التذكير بأن الاتفاق قد وضع على أساس المشاورات الشعبية التي جرت في عام 2015 والتي أدت إلى عقد منتدى بانغي الوطني من جهة، وعلى أساس مطالب الجماعات المسلحة من جهة أخرى. يتطلب التنفيذ السليم للاتفاق، الذي تم التوصل إليه بعد مفاوضات طويلة، أن نعمل معا على نحو متضافر - الحكومة والمجموعات المسلحة - 14 والميسرون والضامنون وبلدان المنطقة دون الإقليمية والمجتمع الدولي - لمواجهة التحدي المتمثل في تحقيق سلام دائم. ويتطلب التنفيذ الناجح للاتفاق دعم المجتمع الدولي الثابت والإجماعي.

إن إسكات البنادق في جمهورية أفريقيا الوسطى، تمشيا مع الحملة التي نظمها الاتحاد الأفريقي هذا العام، ليس أمرا يمكن تحقيقه فحسب بل أمر لا مفر منه. إن الحملة من أجل السلام، التي ما فتئت نبني من خلالها منذ أكثر من أربع سنوات عودتنا التدريجية إلى الاستقرار وسيادة القانون من خلال استراتيجية متعددة القطاعات، التزام حكومي يجري تنفيذه تحت قيادة رئيس الدولة، رئيس الجمهورية، السيد فوستين أرشانج تواديرا. ولذلك يتعين علينا جميعا نحن المناصرين لثقافة السلام - الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وكذلك الدول الأعضاء في مجلس الأمن - أن نجعل تجربة وسط أفريقيا نموذجا ناجحا لتسوية النزاعات في أفريقيا.

وأبدت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى باستمرار حسن نيتها في تنفيذ الأحكام الرئيسية للاتفاق السياسي، ولا سيما من خلال تشكيل حكومة شاملة للجميع واعتماد وإصدار القوانين المنصوص عليها في الاتفاق، بما فيها تلك المتعلقة باللامركزية وبمركز رؤساء الدولة السابقين وتنظيم الأحزاب السياسية. كما أبدت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى باستمرار حسن نيتها من خلال إحراز تقدم في إعادة بناء الدولة، بما

في ذلك تجنيد وتدريب وإعادة نشر قوات الدفاع والأمن؛ وبذل جهود لتعبئة بلدان المنطقة دون الإقليمية؛ ودعم عمل ميسري وضامني الاتفاق السياسي الذي أسهم في تحقيق الاستقرار في البلد؛ والمشاركة في اللجان المشتركة التي بدأت عملها في عام 2019 مع الكامبيرون والكونغو وتشاد وفي غيرها من اللجان المشتركة المزمع إنشاؤها في عام 2020. وعلى الرغم من اضطرابنا لتأجيل بعض الاجتماعات مؤخرا بسبب القيود الناجمة عن كوفيد-19، فإننا ما زلنا نخطط لعقدنا، لا سيما الاجتماعات مع جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وجنوب السودان.

وبدعم من المجتمع الدولي منذ عام 2015، اتخذت الحكومة عدة مبادرات في سياق عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن. وفي أعقاب البرنامج التجريبي لشهر أيلول/سبتمبر 2017، تم إطلاق برنامج كامل لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن في كانون الأول/ديسمبر 2018. وفي نيسان/أبريل 2019، أسفرت تلك الجهود عن تنفيذ البرنامج في شمال غرب البلد، حيث جرى نزع سلاح مقاتلي عدد من الجماعات المسلحة وإعادة إدماجهم في النسيج الاجتماعي والاقتصادي للبلد أو في الوحدات الأمنية المختلطة الخاصة أو في قوات الدفاع والأمن الوطنية، بما فيها القوات المسلحة. وفي نديلي، في الشمال الشرقي، يجري تفعيل البرنامج الكامل لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن. وقد وصلت الأفرقة المسؤولة عن تنفيذ البرنامج في الشمال الشرقي بالفعل إلى المنطقة خلال عطلة نهاية الأسبوع الحالي ومن المقرر أن تبدأ عملها اليوم. وفيما يتعلق بالوحدات الأمنية المختلطة الخاصة، فقد تم وضع الإطار القانوني المرتبط بمفهوم عملياتها. وفي 12 أيار/مايو 2020، تلقى أفراد المجموعات الأولى من هذه الوحدات، التي تم تدريبها في بوار، شهادات إتمام التدريب رسمياً.

ورغم استعداد الحكومة المعلن لتنفيذ توصيات الاتفاق السياسي وكفاحها الدؤوب من أجل استعادة السلام، فإنها لا تزال تواجه عدة تحديات، بما في ذلك العديد من أشكال العنف الناجم عن عدم امتثال الجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق لأحكامه أو انتهاكها الصارخ لتلك الأحكام. ونتيجة لذلك، تجددت أعمال العنف في المناطق الداخلية من البلد وأعيد تسليح بعض الجماعات المسلحة، ولا سيما «الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى» و «الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى» و «حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار». ومع ذلك، لا تزال الحكومة ملتزمة بمواصلة جهودها الرامية إلى الدخول في حوار بناء مع جميع الجهات الفاعلة ومكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز سيادة القانون، بما في ذلك من خلال إلقاء القبض على المطلوبين وإعادة نشر الإدارة القضائية.

وفي ضوء الانتهاكات العديدة لاتفاق السلام من جانب الجماعات المسلحة صعبة المراس، لا بد من وجود قوة موازية تتألف من الأغلبية من أجل بناء السلام. والاستمرار في السلبية سيؤدي إلى تفاقم الوضع. ولا يمكن أن نكون مجرد متفرجين على التفاعلات الإنسانية التي يتعارض طابعها مع مثلنا العليا وقيمنا ولا يمكن أن نكون مجرد شهود على القتلى في صفوف القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى خلال العملية التي جرت مؤخرا لتجميع مقاتلي «حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار» المسلحة في المنطقة الغربية.

وتُظهر حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى أيضاً تصميمها على تنظيم انتخابات حرة وشفافة وشاملة للجميع. ولذلك، أغتتم هذه الفرصة للإعراب عن شكر حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وتشجيعها للاتحاد الأوروبي على تمويل الانتخابات في البلد. وأود أيضاً أن أغتتم هذه الفرصة لمناشدة الشركاء الدوليين وغيرهم

من البلدان الصديقة على تعبئة الموارد من أجل مواصلة الجهود المبذولة وتعزيز المؤسسات الديمقراطية إجلالاً لذكرى الضحايا. واحترام الموعد النهائي الدستوري للانتخابات المقبلة التزام جماعي من جانب الجميع، وهو التزام من المهم الوفاء به.

ورغم الصعوبات ذات الصلة بجائحة كوفيد-19، تبذل السلطة الوطنية للانتخابات كل ما في وسعها لضمان الوفاء بالموعد النهائي الدستوري. وقد انتهينا من إنشاء فروع للسلطة الوطنية للانتخابات في جميع أنحاء البلد وبدأت عمليات تسجيل الناخبين. وتحقيقاً لهذه الغاية، اشترينا وتسلمنا معدات وبرامج إلكترونية لإدارة السجل الانتخابي وجميع المعدات ذات الصلة. وتجاوزت الموارد التي تم حشدتها لهذا الغرض بالفعل نسبة 50 في المائة.

كما أحرز تقدم في إصدار المراسيم التي تحدد فترة وضع القوائم الانتخابية وقائمة البلدان التي سيُسمح فيها لمواطني أفريقيا الوسطى بالمشاركة في الانتخابات الرئاسية. وكل ذلك دليل كاف على التزام جمهورية أفريقيا الوسطى الراسخ بالمضي قدماً في تنظيم انتخابات 2020-2021. وبالإضافة إلى ذلك، تجري صياغة القانون المتعلق بالسلطة الوطنية للانتخابات على المستوى التشريعي وسيتم النظر فيه خلال دورة استثنائية للجمعية الوطنية تبدأ في 25 حزيران/يونيه. كما تجدر الإشارة إلى أن الحكومة ستسمح للاجئي أفريقيا الوسطى بالمشاركة في التصويت، رهنا بموافقة البلدان المعنية على اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان ممارسة اللاجئين من أفريقيا الوسطى لحقوقهم المدنية على أراضيها.

وأود أن أختتم بياني بإعادة التأكيد على طلب بلدي، جمهورية أفريقيا الوسطى، تعزيز الدعم المتعدد الجوانب لبعثة الأمم المتحدة، لا سيما من حيث قدراتها في مجال العتاد والموارد البشرية. وننتقد بهذا الطلب لأنه يجب علينا فرض السلام، وهو أمر سيكون ممكناً إذا أنيطت بالبعثة ولاية أقوى. وآمل أن يظل المجتمع الدولي في حالة تعبئة من أجل شعب جمهورية أفريقيا الوسطى وحكومتها وأن يواصل دعم جهودنا الرامية إلى إعادة بناء بلدنا وتحقيق الرفع الكامل للحظر الذي لا يزال يلقي بظلاله علينا، ونحن شعب لا يتطلع إلا إلى إحلال السلام الحقيقي.